تحديات الاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات الجديدة

أ. رتيبة تيفوتي
طالبة دكتوراه –المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
Tippa.ti@gmail.com

ملخص: يعد الاتحاد الأوروبي أبرز التكتلات الإقليمية التي مرت بمسيرة حافلة من التعاون وأصبح النموذج المثالي للتكامل الاقتصادي. رغم ذلك يشهد اليوم العديد من التحديات والأزمات. بالخصوص أزمة الديون اليونانية، الأزمة المالية العالمية، أزمة اللاجئين وما تتسبب به من آثار اقتصادية على الدول المضيفة. وعلى غرار تضارب المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء مع سياسة الاتحاد والانسحاب البريطاني، تأزم الوضع الأوروبي وأصبح من الضروري إيجاد حلول سريعة و جذرية للتحديات الجديدة.

Résumé : L'Union européenne se considère comme l’organisation communautaire la plus marquante, qui a connu plus de coopération entre ses différents pays communautaires. Elle est devenue l’exemple par excellence pour une intégration économique plus réussie. Pourtant elle souffre aujourd'hui de nombreux défis et de multitudes de cris ; à titre d exemple la crise de dette qu’a connu la Grèce, la crise financière internationale, la crise des réfugies. Malgré les intérêts économiques contradictoires des États membres et le retrait britannique de l'Union, l'aggravation de la situation européenne est devenu nécessaire de trouver des solutions rapides et radicales à ces nouveaux défis.

مقدمة

يعد الاتحاد الأوروبي أبرز نموذج للتكامل الإقليمي. فمنذ نشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مرورا بالإتحاد الجمركي والسوق المشتركة فالاتحاد النقدي وتوحيد السياسات الوطنية. يمثل الاتحاد الأوروبي مثالا عمليا لمراحل التكامل الإقليمي. غير أن هذه الاندماجات المتسلسلة واجهت ولازالت تواجه تحديات وعراقيل استطاع الاتحاد أن يتجاوز أغلبها نسبيا عبر مؤسساته وبفضل إرادة وحرص الدول الأعضاء على إنجاح عملية توحيد أوروبا. لكن الاتحاد النقدي الذي جاءت به معاهدة مايسترخت سنة 1992، كان طموحا وأعلى من الواقع المالي والنقدي لأغلب الدول الأعضاء فضلا عن ربط دول مختلفة المستويات الاقتصادية بعملة واحدة. الأمر الذي أسفر عن العديد من المشاكل المالية للدول الأعضاء، أين اختلفت مستويات التأثر من دولة لأخرى لكنها تجلت بشكل كبير في اليونان والتي عانت من أزمة لم تستطع الخروج منها.

ومن جانب آخر، فإن فتح الحدود أمام حرية انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء أثر سلبا على التوازنات الاقتصادية المحلية للدول، خصوصا الدول ضعيفة الانتاجية من جهة، فضلا عن تعزيزه لأزمة اللاجئين في أوروبا في الآونة الأخيرة. والتي تشكل عبئا اقتصاديا على الاقتصاد الأوروبي من جهة أخرى.

كل ما سبق يجعلنا نتطلع لمصير الاتحاد الأوروبي، فبعد ما وصل إليه من اندماج إقليمي وغير بعيد عن توحيد القارة الأوروبية، هل ستتمكن مؤسسات الاتحاد من تدارك الأزمات واستغلالها لزيادة تشجيع

التكاثف والتعاون. أم أن الانفصال سيكون الحل للدول الأوروبية لتفادي المزيد من الأزمات.

إشكالية البحث:

يتميز الاتحاد الأوروبي بوجود مؤسسات تدعم التكامل والاندماج وتعمل جاهدة على التطبيق الصارم لمضمون المعاهدات المبرمة وإيجاد الحلول لكل ما يعيق فكرة الاندماج والتعاون. تتمثل في المجلس الأوروبي، المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي وفي السنوات الأخيرة البنك المركزي الأوروبي. إضافة إلى صناديق التعاون الموجهة لمساعدة بعض الدول الأعضاء. وتعمل هذه المؤسسات على خلق المواطنة الأوروبية وتوحيد جميع السياسات ليس فقط الاقتصادية والمالية وإنما كل السياسات، حتى تلك المتعلقة بالصحة والخدمات العمومية والعدالة. وذلك لإزالة كل الاختلافات والاندماج الكلي لدول الاتحاد.

غير أن المشاكل النقدية تجاوزت قدرة وطموح هذه المؤسسات، وأدخلت الدول الأعضاء في دوامة الأزمات بدءا بالأزمة المالية العالمية ووصولا لأزمة اليونان. كما أن أزمة المهاجرين واللاجئين وتأثيراتها المحتملة على النمو الاقتصادي للدول الأعضاء تستدعي البحث عن حلول.

مما سبق يمكننا طرح السؤال التالي:

كيف تعامل الإتحاد الأوروبي مع تحديات الأزمات الجديدة التي تهدد بقاءه؟

خطة البحث:

تتم الإجابة عن السؤال المطروح عبر محورين كما يلي:

- أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي،
- كيفية معالجة هذه الأزمات من قبل مؤسسات الإتحاد.

المحور الأول: أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم هو ثمرة انطلقت أكثر من نصف قرن من الزمن، بإنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب" حيث كانت هاتان الصناعتان شريان الحياة الاقتصادية[1]في ذلك الوقت. وقد كان قبل كل شيء مشروع فكري[2]تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة وفقهاء ومصلحين قبل أن يتحول إلى مشروع حقيقي تسهم في بنائه مؤسسات قوية بدعم الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية في مختلف دول أوروبا. أمسى الاتحاد الأوروبي اليوم منظمة دولية قوية تضم 29 دولة[3]، أين تكون السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الصادرة منه لها أولوية التطبيق عن السياسات المحلية للدول الأعضاء. الأمر الذي عزز من صرامة تطبيق المعاهدة والاتفاقيات المنبثة عنها وتوحيد الأسواق واندماجها كليا كسوق واحدة. وتجدر الاشارة إلى أن الاتفاقات الأوروبية لم تأت بسهولة وسلاسة، بل كان نتيجة مناقشات حادة واختلافات جوهرية بين الدول الأعضاء والتي

[1] جون بيندر، سايمون أشروود: **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، تر: خالدغريب علي، الطبعة الأولى، دار هنداوي، جمهورية مصر العربية، 2015، ص 11.

[2] مخلد عبيد المبيضين: **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الطبعة الأولى، الأكادميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 25.

[3] الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: consulté le 10/04/2017 www.europa.eu

لم تكن عائقا أمام تقدم مسيرة الاندماج. وفي الوقت الذي أصبح فيه الاتحاد الأوروبي رمزا للتكامل الإقليمي، برزت تحديات جديدة أزمت الوضع الأوروبي واضطرت الدول الاعضاء لإعادة النظر في السياسات والاتفاقات السابقة ومحاولة الخروج من الأزمات الجديدة بأقل الأضرار.

عملت المملكة المتحدة جاهدة على الانضمام للتكتل الإقليمي الذي يتبلور على حدودها، و كان لها ذلك سنة 1973. ويوم 23 جوان 2016 صوت البريطانيون بأغلبية للخروج من الإتحاد الأوروبي، بنسبة مشاركة بلغت[1] 72.2%. ويرجع ذلك لتخوفهم من سيطرة دول منطقة الأورو الـ 19 على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وظاهرة الهجرة التي تشكل عبئا ماديا على الخدمات العامة كالتعليم والصحة وتقدر بـ 3.67 مليار جنيه استرليني سنويا.

أما ألمانيا صاحبة أقوى اقتصاد في الاتحاد فيؤكد الخبراء أنها تتحمل خسائر جراء ارتباط اقتصادها باقتصاديات دول لا تحقق نمو كاف. وأن اقتصادها كان ليحقق نمواً أكبراً عن ذلك المحقق في ظل الإتحاد النقدي.

أما اليونان أكبر الدول المتضررة بالسياسة النقدية الأوروبية والتي أسفرت عن تأزم الوضع المالي اليوناني فقد تم التصويت ب"لا" بنسبة مشاركة تقدر ب 90 % على مشروع تبني الإصلاحات المقترحة من طرف الاتحاد وهي إجراءات تقشفية. فقد رفض اليونانيين بنسبة 61 % البرنامج الأوروبي.

[1] www.touteleurope.eu article publié le 24/06/206 consulté le 08/04/2017.

كل المعطيات السابقة تنبئ بتأزم الوضع داخل الاتحاد الأوروبي وفيما يلي عرض مفصل لأهم التحديات التي تواجهه.

أولا : الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون اليونانية

في اقتصاد معولم ترتبط الاقتصاديات الوطنية ببعضها البعض. وينجر عن ذلك انتقال الأزمات من اقتصاد إلى آخر في ساعات قليلة. هذا ما حدث بالفعل في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري أين أفلست بنوك أمريكية مهمة وسرعان ما انتقلت الأزمة إلى البنوك الأوروبية.

بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما بدأت أزمة الرهن العقاري والتي تمثلت في عدم قدرة المواطنين الأمريكيين على سداد ديونهم للبنوك والمؤسسات المالية. فقد أدى التوسع في منح القروض العقارية عالية المخاطر أو ما تسمى بالقروض العقارية من الدرجة الثانية؛ وهي قروض[1] تمنح للمواطنين لشراء عقار أو مسكن دون ضمانات مسبقة أو كشف الدخل، وتحويل هذه القروض إلى مجموعة سندات مرهونة بالعقار ويتم تداولها في الأسواق المالية المحلية أو الأجنبية. وبارتفاع اسعار العقار وأسعار البترول وعجز المديونين عن السداد، تعرض السوق الأمريكي إلى ضغوط تضخمية كبيرة وانجر عنه إفلاس مصرف "ليمان براذرز" وهو من أكبر مصارف وول ستريت تلته مصارف أخرى أمريكية وأوروبية. ومع الإعلان عن إفلاس تلك البنوك،

[1] ساعد مرابط: **الأزمة المالية العالمية2008، الجذور والتداعيات**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصناعية والمالية في الفضاء الأورومغاربي بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، يومي 20،21 أكتوبر 2009.

بدأت الأسواق المالية تعاملاتها بـ"اثنين اسود" لينتهي بانخفاض تاريخي في مؤشرات الأسواق العالمية وذلك مع ترقب خطة إنقاذ القطاع المصرفي التي أرسلتها الخزينة إلى الكونغرس وسط شكوك كثيرة حول إمكانيات نجاح تلك الخطة.

انتقلت الأزمة الأمريكية في غضون ساعات قليلة[1] إلى الأسواق الأوروبية أين سجلت البورصات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تراجعا ما بين 20 و25%. والذي يعد أكبر تراجع في تلك المؤشرات منذ أربعة سنوات. وقد بلغت الخسائر في الأسواق المالية وحدها وفق بعض التقديرات إلى أكثر من 25 تريليون دولار فى البورصات الأمريكية وحدها وعلى إثر تلك الأزمة تأثرت جميع أسواق منطقة الأورو بصورة كبيرة وشهدت انخفاضا حادا في مؤشراتها.

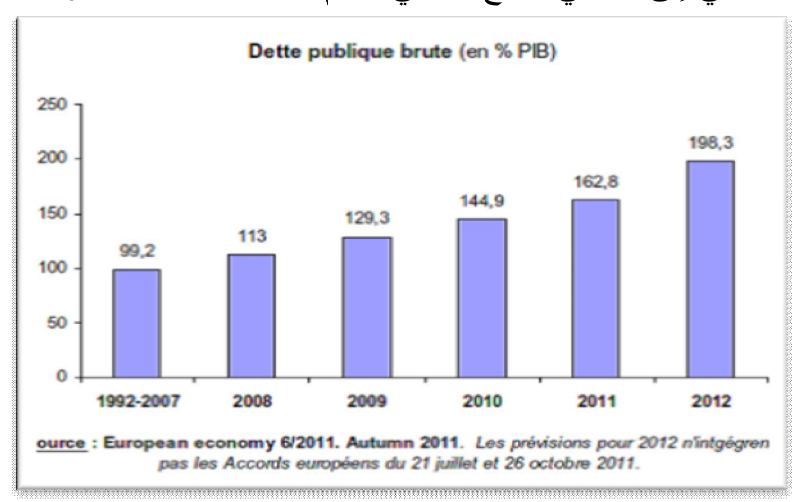
بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية عام2010، تزداد حدة وتكشف عن عيوب النظام المالي والنقدي الأوروبي، وذلك حينما تراكم الدين الحكومي [2]في ثلاث بلدان من منطقة الأورو، وتعد اليونان هي أول من أعلن عن أزمة الديون في المنطقة، حيث تطور الدين الحكومي في اليونان مابين سنوات الثمانينات والتسعينات[3] من 20 % من الناتج المحلي الخام خلال الثمانينات إلى 98 % من

[1] إيمان محمود عبد اللطيف: **الأزمات المالية العالمية، الأسباب، الآثار، والمعالجات**، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الإقتصاد العام، العراق، 2011، ص 100.

[2] بوالكور نور الدين : **أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب و الحلول**، مجلة الباحث ، العدد 2013/13، ص 59.

[3] Christos Triantafillon **: cirse de la dette et programmes d'austérité en Grèce, impacts de l'ajustement pour les travailleurs**, Bruxelles, 28 février 2012.

الناتج المحلي الخام خلال تسعينات القرن الماضي، واسمر في هذه المستويات إلى غاية 2008. الشكل الموالي يوضح تطور نسبة الدين الحكومي إلى اجمالي الناتج المحلي الخام خلال السنوات الأخيرة.



يظهر الشكل السابق مدى تأزم الدين العمومي اليوناني الذي تضاعف مرتين في غضون ثلاث سنوات. تعود أسباب الأزمة في اليونان في المجمل إلى الهيكلة الرأسمالية للاتحاد الأوروبي وتناقضات منطقة الأورو واعتماد سياسة مالية موحدة لدول مختلفة من ناحية الهيكلة الاقتصادية، فضلا عن القدرة المحدودة للأسواق المالية المشتركة. وفي دراسة قامت بها الواشنطن بوست[1]، تبين أن سبب تأزم الوضع اليوناني يعود إلى سببين رئيسيين:

[1] www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/2015/07/05/as-greece-votes-heres-everything-you-need-to-know-about-the-nations-crisis/, consulté le 26/03/2016.

- الضرائب غير المحصلة، حيث كانت اليونان البلد الأوروبي الأكثر تسجيلا للتهرب الضريبي والتجارة غير الشرعية من بين كافة الدول الأعضاء الأخرى؛
- أزمة البطالة التي تعتبر الأسوء وتتفاقم بشكل خاص بين الشباب.

تخبطت أوروبا بعد الأزمة المالية العالمية في أزمة الديون السيادية والتي كانت نتيجة الانفاق الحكومي الكبير[1] ودعم البنوك الخاصة حيث تسبب ذلك في عجز الميزانيات العمومية لأغلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتراكم الديون العمومية وارتفاع معدل الفائدة. غير أن تأثر الدول الأعضاء بهذه الأزمات لم يكن بنفس المستوى، فقد أظهر النظام المالي الأوروبي بعد الأزمة المالية و أزمة الأورو[2] عن الوزن المهيمن لألمانيا على الساحة الأوروبية، فقد خرجت بأقل خسائر من جاراتها الأوروبية في منطقة الأورو.

ثانيا: أزمة اللاجئين و تأثيراتها الإقتصادية

بعد الأحداث الدامية والحروب المروعة التي عرفها الشرق الأوسط خاصة العراق وسوريا، اجتاحت أوروبا موجة مهاجرين، فروا من الحرب ونجو بأرواحهم لاجئين لدول أوروبا الغربية. وكانت بداية مسيرتهم من تركيا إلى اليونان ودول أوروبا الشرقية كسلوفينيا. فقد سجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[3]بالأمم المتحدة 216300 طلب لجوء للدول

---

[1] أوكيل نسيمة، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد: **الأزمة المالية في منطقة الأورو، أسباب نشوبها وانتشارها**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 22،21 شتاء/ربيع 2013، ص 12.

[2] Compte-rendu des 8e entretiens europeens d’enghien sur le theme’l’union europeenne, probleme ou solution ? organises par l’iris et La ville d’enghien-les-bains le samedi 6 fevrier 2016.

[3] www.bbc.com, consulté le 27/03/2016.

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكانت الدول الخمس الأولى في طلبات اللجوء هي ألمانيا، فرنسا، السويد، إيطاليا، المملكة المتحدة. وتذكر المفوضية أنه منذ عام 2013 تشهد أوروبا ارتفاعا حادا في عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط. ففي الأشهر السبع الأولى لعام 2013 وصل أكثر من 87000 شخص إلى إيطاليا.

ويتسبب نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين عدة مشاكل للمجتمعات المستقبلة أهمها[1]:

- زيادة عدد العمال، ما يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة على فرص العمل، فضلاً عن الضغط نحو خفض الأجور، وخاصة في الوظائف ذات الإنتاجية والدخل المنخفضين؛
- ارتفاع الطلب في الأسواق، ما يشكل ضغوطاً لرفع أسعار السلع الاستهلاكية؛
- انخفاض فرص الحصول على الخدمات العامة وتراجع جودتها، ومنها المرافق والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم؛
- زيادة انتشار عمل الأطفال في صفوف اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك أسوأ أشكاله؛
- ازدياد حدة التوترات الاجتماعية وانخفاض التماسك الاجتماعي بين اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية المضيفة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى البعد الاقتصادي لظاهرة

[1] www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/lang--ar/index.htm, consulté le 27/03/2016.

الهجرة غير [1]الشرعية. فبعد نهاية الحرب الباردة، تغير مفهوم الأمن، واتسع ليضم معان جديدة تختلف عن معناه العسكري التقليدي، إلى معناه الإنساني الشامل الذي يضم قطاعات غير عسكرية، سياسية، اقتصادية، بيئية. وأصبحت الهجرة من بين المسائل التي تشكل تهديدا أمنيا واقتصاديا ليس فقط على أمن الدولة المهاجر إليها وإنما على الثلاثية فرد/مجتمع/دولة حيث تحدث انعكاسات اقتصادية ومالية وإدارية وصحية. فقد يسبب توافد عدد كبير من اللاجئين والمهاجرين إلى زيادة عرض العمل[2]، وارتفاع الطلب على السلع والخدمات. و تقرير لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية [3]فإن ألمانيا قد قامت باستيعاب 120 ألف لاجئ خلال سنة 2015، وهو توجه ألماني نحو دعم اليد العاملة في الاقتصاد الألماني، وينتج عن استيعاب اللاجئين مشاركتهم الصافية في النفقات العمومية من جهة، و مشاركتهم الضعيفة في الضريبة الصافية والتي تعد الايرادات العمومية التي تحقق التوازن مع نفقات الخزينة في الميزانية العمومية. وفي دراسة بلجيكية[4] حول تأثير أزمة اللاجئين على الاقتصاد الكلي البلجيكي كشفت عن أن صدمة زيادة عرض العمل لم تؤثر على التوازنات الكلية أو على الدخل الفردي والأسعار على المستوى الجزئي، حيث أن استقبال اللاجئين قد يسبب زيادة في الطلب الكلي والذي يمكن للقطاع الخاص أن يمول استهلاكا اضافيا متعلقا بهذه

---

[1] رقية العاقل: **اشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 183.

[2] Frédéric Docquier, Joel Machado : **Crise des réfugiés, quelques clarifications s'imposent,** revus économiques numéro 119, octobre 2015, p02.

[3] Anthony Edo : **Migrations et mouvements de réfugiés, état des lieux et conséquences économiques**, centre de recherche et expertise sur l'économie mondiale CEPII, 2016.

[4] K Burggraeve, C Piton : **les conséquence économiques de l'afflux de réfugiés en Belgique**, BNB Revue économique, Juin 2016, p 57.

الزيادة، وبالتالي احتوائه على المدى القصير.

في الواقع إن تفاقم المسائل العالقة التي تستدعي الإسراع في اتخاذ الاجراءات لحلها وضع مؤسسات الإتحاد ومؤيدي الوحدة الأوروبية في مأزق لانهاية له. فرغم الأزمات المالية والنقدية التي لازالت لم تحل جذريا، وأزمة المهاجرين واللاجئين وما ينجر عنهما من تهديدات أمنية وضغوط اقتصادية، جاء انسحاب بريطانيا لينضم لقائمة المسائل العالقة أمام البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. إذ تم ايداع رسالة الانسحاب بشكل رسمي يوم 29 مارس الجاري أمام البرلمان الأوروبي الذي أعلن أن الاتفاق الجديد سيتم التحضير له ومناقشته في غضون عامين من الآن. أما عن باقي التحديات، فسنبرز فيما يلي أهم الإجراءات المتخذة لمواجهتها.

المحور الثاني : معالجة الأزمات من قبل مؤسسات الاتحاد

بعد إلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي، خاصة أزمة الدين اليونانية والتهديدات الأمنية. نتطرق إلى أهم المعالجات والحلول المقترحة من قبل مؤسسات الاتحاد الأوروبي لتجاوز الأزمات.

أولا: إجراءات الخروج من الأزمة المالية العالمية

على غرار الولايات المتحدة، قام البنك المركزي الأوروبي بالتدخل منذ بداية الأزمة سنة 2007 بواسطة اجراءات تمثل أهمها في إعادة تمويل السوق مابين البنوك بحوالي 1000 [1]مليار أورو، وتمديد آجال السداد للديون، توسيع قائمة الضمانات وتخفيض ولعدة مرات سعر

[1] Benoit Cœuré : **l'Europe face à la crise économique et financière**, centre d'excellence Jean Monnet Rennes, France, 2009.

الفائدة العام. كما تم اعداد مخطط توسعي سنة 2008 تم اقتراحه من الدول الأعضاء بمبلغ حوالي 200 مليار أورو أي ما يعادل 1.5% من الناتج المحلي الخام للاتحاد الأوروبي، إضافة إلى اتخاذ اجراءات سريعة، مؤقتة ومحددة. و أخيرا دعم البنوك والمؤسسات المالية وحمايتها من خطر الإفلاس.

ثانيا: الإجراءات المتخذة لانقاد اليونان

قدمت الحكومة اليونانية طلبا رسميا في 23 يونيو 2010 إلى دول منطقة الأورو بتفعيل خطة الإنقاذ المالي التي اتفق عليها قبل 10 أيام مع المفوضية الأوروبية. وتتضمن الخطة قروضا [1]من دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 45 مليار أورو تحتاجها الحكومة اليونانية للنفقات المالية خلال السنة إضافة إلى حاجة اليونان لتسديد 16مليار أورو لسندات يحل أجل سدادها مع نهاية شهر ماي 2010.
ووافقت جميع دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى صندوق النقد الدولي على منح اليونان سلسلة من القروض المالية بمجموع 110 مليار أورو على مدى ثلاث سنوات خلال الفترة 2010-2013. منها 80 مليار أورو مقدمة من دول الاتحاد الأوروبي فيما قدم صندوق النقد الدولي 30 مليار أورو. وأقرت دول منطقة الأورو في21 فبراير 2012 الحزمة الثانية لإنقاذ اليونان، وتضمنت الحزمة جملة إجراءات خصصت لها 130مليار أورو.

رغم التردد الألماني بشأن دعم الدين اليوناني، إلا أن الاتحاد الأوروبي وضع لليونان سلسلة طويلة من الإصلاحات تتمثل بسلسلة من

[1] بوالكور نور الدين ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الأولويات تتلخص في[1]:

- البدء بالمعايير الموجهة لاستقرار الميزانية اليونانية؛
- ادخال النقود لصناديق الدولة، بمراجعة الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي والأعمال غير الشرعية؛
- خوصصة وتحرير قطاع الطاقة والخدمات، والتسريع في إجراءات تحرير الموانئ الهامة والمطارات المحلية وتوجيه الفوائد المترتبة على عمليات الخوصصة لتغطية الديون؛
- اعادة بناء استقرار اليونان الذي يبقى بعيد المنال؛
- وضع ادارة حديثة.

ثانيا: الاجراءات المتخذة لمواجهة أزمة اللاجئين وتنظيم الهجرة

اقترحت المفوضية الأوروبية العديد من التعديلات القانونية وغير القانونية لعلاج أزمة اللاجئين[2]، و من بين تلك السياسات اعادة تنظيم استقبال اللاجئين بين دول الاتحاد وتعزيز أمن الحدود، فضلا عن تمويل مخطط المساعدات الأوروبية الموجهة لمخيمات اللجوء وأخيرا عقد اتفاقية مع تركيا في مارس 2016 للحد من الهجرة غير الشرعية عبر حدودها إلى دول أوروبا.

وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى أهم السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي لتنظيم الهجرة[3] وهي الاتفاق على سياسات أمنية

---

[1] www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27742.html, consulté le 27/03/2016.

[2] OCDE, organisation de coopération et de développement économique : **étude économique de l'OCDE ; Union Européenne**, Juin 2016, p 25.

[3] خديجة بتقة : **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 85 86.

مشتركة ضمن نظام شنغن والذي دخل حيز التنفيذ عام 1995 من قبل دول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا، ولكسومبرغ) وفرنسا وألمانيا ونص على إزالة الحدود بين الدول الموقعة بشكل تدريجي، وفي جوان 1990 تم الاتفاق على نظام مكمل وأصبح عدد الدول 26 بلدا يتبع نظام شنغن، ونصت الاتفاقية على:

- إلغاء التفتيش على هويات الأشخاص على الحدود الداخلية؛
- وضع مجموعة مشتركة من القواعد تنطبق على الأشخاص الذين يعبرون الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية؛
- توحيد شروط الدخول والقواعد المتعلقة بتأشيرات الإقامة قصيرة المدى؛
- تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والتعاون القضائي؛
- العمل على تكوين نظام معلومات شنغن؛
- نظام الرقابة على الحدود الخارجية لنظام شنغن حيث حددت الاتفاقية نظام للعبور عبر الحدود الخارجية للدول الأعضاء.

ومن مظاهر التعاون الأوروبي في مجال السياسات الموحدة تجاه ظاهرة الهجرة؛ ميثاق الهجرة الأوروبي وهو ميثاق وضع سنة 2008 لتنظيم شروط قبول طلبات الهجرة وطرق مكافحة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

على رغم من وجود سياسات مشتركة تجاه ظاهرة الهجرة بين دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن ذلك لا ينفي الاختلاف في السياسات الوطنية المتبعة وفي معاملة المهاجرين.

خاتمة

من خلال ما سبق، نستطيع القول أن الاتحاد الأوروبي هو المنظمة الإقليمية الأكثر نجاحا في العالم. ورغم التحديات العديدة التي واجهته منذ البداية إلا أنه استطاع تجاوزها. وذلك بسياسات مرنة وتعزيز التوافق على المصالح التي تخدم جميع الدول. كما أن عمليات التفاوض وحرية الدول في قبول أو رفض أي اتفاق والعمل على إيجاد الحلول السريعة للنقائص وإعادة صياغتها، كلها أمور ساعدت على عملية الاندماج والتكامل بين الدول الأوروبية.

لكن عملية ربط اقتصاديات هشة كاليونان باقتصاديات قوية كألمانيا، أسفر عن معضلة كبرى في الاقتصاديات الكلية للاتحاد. فالشروط النقدية للانضمام لمنطقة الأورو صعبة المنال لدولة كاليونان. ورغم تكتم السياسيين عن الوضع المالي الحقيقي للميزانية اليونانية إلا أن ذلك لم يدم طويلا حتى أعلنته الحكومة لطلب المساعدات. ومن الصعب اليوم التكهن بمصير اليونان، فيما إذا كانت ستستمر باستخدام الأورو، وإتباع سياسة التقشف المقترحة من الاتحاد. أم أنها سوف تنسحب لتؤسس عملتها الخاصة وتحاول تدارك وضعها الاقتصادي.

وفيما يخص أزمة اللاجئين فإن أغلب الدراسات تشير إلى تأثيرها المحدود على الاقتصاد الأوروبي، وأنها لا تشكل خطرا حقيقيا كما يمكن لها أن تؤثر ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم برامج دعم اللاجئين ودمجهم في الاقتصاد الاوروبي.

إن التكامل اليوم بين الدول الأوروبية يصل إلى مرحلة متقدمة تتطلب التوجه نحو خلق الوحدة المجتمعية وتحقيق الانسجام الثقافي

والاجتماعي بين شعوب ومجتمعات متميزة عن بعضها البعض. وليس البحث عن التكامل الاقتصادي وإهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية الحساسة.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب

- مخلد عبيد المبيضين: **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة،** الطبعة الأولى، الأكاديمون للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

الملتقيات والمقالات والدراسات العلمية:

- إيمان محمود عبد اللطيف: **الأزمات المالية العالمية، الأسباب، الآثار، والمعالجات،** أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، قسم الإقتصاد العام، العراق،2011.
- بوالكور نور الدين: **أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول،** مجلة الباحث، العدد 2013/13.
- خديجة بتقة: **السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014.
- رقية العاقل: **اشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر ،2008.
- ساعد مرابط: **الأزمة المالية العالمية 2008، الجذور والتداعيات،** الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات

الصناعية والمالية في الفضاء الأورومغاربي بالتعاون مع كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

- وكيل نسيمة، بوكساني رشيد، مصيبح أحمد: **الأزمة المالية في منطقة الأورو، أسباب نشوبها وانتشارها**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 22،21 شتاء/ربيع 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Anthony Edo : **Migrations et mouvements de réfugiés, état des lieux et conséquences économiques**, centre de recherche et expertise sur l'économie mondiale CEPII, 2016Christos Triantafillon **: cirse de la dette et programmes d'austérité en Grèce, impacts de l'ajustement pour les travailleurs**, Bruxelles, 28 février 2012.
- Benoit Cœuré : **l'Europe face à la crise économique et financière**, centre d'excellence Jean Monnet Rennes, France, 2009.
- Compte-rendu des 8e entretiens europeens d'enghien sur le **theme'l'union europeenne, probleme ou solution ?** organises par l'iris et La ville d'enghien-les-bains le samedi 6 fevrier 2016.
- Frédéric Docquier, Joel Machado : **Crise des réfugiés, quelques clarifications s'imposent,** revus économiques numéro 119, octobre 2015.
- K Burggraeve, C Piton : **les conséquence économiques de l'afflux de réfugiés en Belgique**, BNB Revue économique, Juin 2016.
- OCDE, organisation de coopération et de développement économique : **étude économique de l'OCDE ; Union Européenne**, Juin 2016.

المواقع الإلكترونية:

- www.europa.eu consulté le 10/04/2017
- www.touteleurope.eu article publié le 24/06/206 consulté le 08/04/2017.
- **www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/2015/07/05/as-greece-votes-heres-everything-you-need-to-know-about-the-nations-crisis/,** consulté le 26/03/2016.

- www.bbc.com, consulté le 27/03/2016.
- www.ilo.org/beirut/areasofwork/syrian-refugee-crisis/lang--ar/index.htm, consulté le 27/03/2016.
- **www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc27742.html,** consulté le 27/03/2016.